تمهيد:

لقد أفرزت الأحداث الراهنة تحولات ومتغيرات كبيرة أثرت في توازن القوى الإقليمية، كما زادت أهمية الدراسات الإقليمية مع ظهور مجموعة من التطورات الجديدة التي أثرت كذلك في تفاعلات النظام العالمي خاصة مع بداية عقد التسعينيات، وكان لهذه التطورات الأثر الواضح في إعادة تنشيط وتفعيل التوجهات الإقليمية التي اهتم بها مجموعة من الباحثين على رأسهم جوزيف ناي، مما أدى إلى ظهور نظرية الإقليم "Région theory"[1].

فجاء مفهوم **البيئة الإقليمية** ليرتكز على عامل التماثل، حيث تمثل هذه البيئة البعد المادي والجغرافي الذي يبين مرونة الإقليم من خلال انتقاله من منطقة جغرافية صغيرة إلى معظم القارة. ويتميز هذا النوع من البيئات الإقليمية بخاصية التجاذب من جهة والانغلاق من جهة أخرى، وذلك من خلال انفتاح دول الإقليم بعضها عن بعض لزيادة الترابط السياسي والاقتصادي والأمني، والانغلاق أمام أي انتماء لدولة خارجة عن الحدود الجغرافية للإقليم[2].

وعند تقسيم المجتمع الدولي إلى أقاليم جيوسياسية استناداً للمتغيرات الجغرافية والروابط التاريخية بين وحدات كل إقليم، نجد نوعا من التنافس بين دول كل إقليم على من تكون الدولة المركز(core state) على المستوى الإقليمي، أي تلك الدولة التي تتحكم بأكبر قدر ممكن من تفاعلات الإقليم وتوجهاته السياسية والاقتصادية المختلفة، لما في ذلك من نتائج هامة لصالح الدولة التي تقر بها الدول الأخرى كمركز للإقليم. وبناء عليه فان المكانة الإقليمية لأية دولة تتحدد بمدى قربها أو بعدها من موقع الدولة المركزية أو الإقرار بها كقوة اقليمية[3].

فالعمق الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي إقليميا ودولياً من حيث موارد الطاقة، والموقع الجغرافي؛ يجعل منها منطقة تجاذب من قبل قوى إقليمية ودولية. الأمر الذي يدعو إلى تسليط الضوء على الأثر التركي–الإيراني

[1]- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية**، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص8.

[2]- نفس المرجع،ص13.

[3]- وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف، 2010، ص330.

بهذه المنطقة باعتبارهما قوى إقليمية لها تقاطعات جغرافية وتاريخية مع منطقة الخليج العربي، ويسعيان أيضا إلى تثبيت تواجدهما بالمنطقة. وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: واقع البيئة الإقليمية لمنطقة الخليج العربي

جاءت المنظومة الخليجية للتعبير عن جملة من التفاعلات والارتباطات السكانية والجغرافية والسياسية والاقتصادية، التي تطورت عبر التاريخ بين الدول الثمانية (الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عمان، الكويت، المملكة العربية السعودية) التي تعرف بدول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى العراق وإيران المتقاربة جغرافياً والمطلة على الخليج العربي.

وقد عرفت منطقة الخليج العربي جملة من التطورات وذلك بدءاً من الثورة الإيرانية عام 1979م مروراً بالحرب العراقية –الإيرانية(1980- 1988)، إلى غزو الكويت 1990م ووصولاً إلى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م. كل هذه الأحداث الهامة زادت من الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، وأوجدت المفردات لوصف المنطقة "**بالمشتعلة**" وانتقال تنافس الدول الكبرى من استثمار النفط والتنقيب عليه إلى التفكير في كيفية تأمين مصادره وتدفقاته إلى الأسواق العالمية. فإذا أضفنا إلى ما تقدم من اضطرابات يعانيها العراق من أزمات وعدم استقرار داخلي والجدل الدائر حول البرنامج النووي الإيراني واحتمالات المواجهة وانضمامه إلى ما يسمى بقوس أزمات العالم من أفغانستان إلى العراق ولبنان وفلسطين تجلت لنا صورة المخاطر التي تتهدد واحدة من أثرى بقاع الأرض[1].

فجاء تحول منطقة الخليج العربي إلى واحدة من أهم المناطق والبؤر الإستراتيجية على مستوى العالم مرتبطاً بالاكتشافات النفطية التي عرفتها دول المنطقة مما جعل منها محط أنظار العالم وقواه المتنافسة فيه، إضافة إلى قدرة دول الخليج الغنية بالنفط على استثمار عائداته في تنمية مرافق هذه الدول ومحاولة النهوض سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على ارتفاع أسعاره الذي سجل في الآونة الأخيرة.

فما هي طبيعة التوازنات التي تشهدها منطقة الخليج، وكيف تتشكل على ضوئها المنظومة الخليجية الأمنية للمنطقة؟

[1]- هشام منور، **الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي**، 2014/7/31، من موقع:
http://www.alukah.net/culture/0/3077/ixzz100KGTZ

المطلب الأول: طبيعة التوازنات في منطقة الخليج العربي

كشفت أزمة الخليج الثانية 1990م وأزمة الخليج الثالثة 2003م، عن حالة اختلال التوازن في المنظومة الخليجية على مستويين:

أ- **خلل التفاعلات البيئية داخل المنظومة الخليجية:** يرتبط هذا الخلل ارتباطاً وثيقاً بالكيان المؤسساتي لمجلس التعاون الخليجي، الذي إتسم بعدم التناسب ما بين الثروة والقدرة على حماية هذه الثروة. فلا يمكننا فهم تفاعلات المنظومة الخليجية الداخلية دون إمعان النظر في العامل النفطي وما يلعبه من دور في تحديد طبيعة المنظومة الخليجية العربية، التي تصنف اقتصاديات دولها ضمن الاقتصاديات العالمية؛ ليس في إطار مبيعات النفط، بل ضمن إطار الاستيراد الكثيف للسلع والخدمات والاستثمار في الاقتصاديات الخارجية في غير الدول العربية والتوظيف المالي في الأسواق المالية الغربية. و لم يتوقف الأمر عند اختلال هيكل الصادرات بل امتد أيضا إلى اختلال الهياكل الإنتاجية، فمن حيث المدخول يسود قطاع النفط، غير أن القطاع المستوعب للعمالة هو قطاع الخدمات خاصة منها التكنولوجية، إضافة إلى عامل أهم وهو ضعف القدرات العسكرية، وهو ما أكد على انتقال المنظومة الخليجية العربية من مستوى الاستيراد الاقتصادي إلى الاستيراد الأمني، مع التركيز على الدائرة العالمية بدل الدائرة الإقليمية[1].

ب- **الاختلال في توازن القوى الإقليمية:** هذا الاختلال ناتج عن انتقال القوة إلى أطراف خارجة عن البناء التكاملي لمجلس التعاون الخليجي، أي **إيران** العدو المشترك، حيث كان من أسباب تشكل مجلس التعاون الخليجي عام 1981م التكتل ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي بدا دورها يتصاعد في المنطقة بعد نجاح الثورة الإسلامية إلى احتلال العراق[2]. وبما أن إيران تنتمي للمنظومة الخليجية (نقطة الجذب الاستراتيجي) فإن التأثير الأكثر وضوحاً على البعد الأمني بالنسبة لإيران يتركز في منطقة الخليج العربي، وقد برز نمط الصراع ونموذج توازن القوى في المنظومة الخليجية من خلال التنافس القائم بين ثلاث دول طامحة للهيمنة (العراق، السعودية، و إيران) كدولة غير عربية تنتمي إلى المنظومة الخليجية الكلية. وقد عرف

[1]- سامح راشد، الخليج في البيئة الإقليمية..التوجهات و السياسات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد171، جانفي 2008، ص 78.

[2]- ظافر محمد العجمي، **امن الخليج العربي: تطوره و إشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية و الأمنية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006، ص531.

ذلك بمفهوم مثلث علاقات السيطرة حيث تنافست إيران والعراق على قيادة المنطقة، بينما سعت السعودية إلى لعب "دور الموازن" (The balancer) لمنع أي طرف من الوصول إلى الهيمنة المنفردة على الإقليم.

غير أن الضغط الناتج عن الصراع الإيديولوجي ما بين العراق البعثي والعلماني والنظام السعودي الثيوقراطي، إضافة إلى تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة نتيجة أهميتها النفطية، نقل السعودية من دور الموازن إلى دور الطامح للهيمنة وأصبحت الطرف الثاني في إستراتيجية "**العمودين المتساندين**" (twin pillar policy) إيران والسعودية[1]. تبدو السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي تجاه إيران فيها نوع من عدم الاتساق بشكل عام، ومن عدم التوافق بين أطراف المجلس ذاتهم بشكل خاص، كما أن دول المجلس مضطرة للاختيار بين واشنطن التي لا تلق سياستها رضا شعبي لدى مجتمعات مجلس التعاون الخليجي، كما تبدي حكومات المجلس قلقاً من دعوات الإصلاح السياسي التي تتبناها واشنطن، وبين طهران التي تسعى لان تكون قوة إقليمية مهيمنة على المنطقة بعد سقوط العراق[2]. وهو ما ترتب عليه تزايد الضغوط الأمريكية على دول الخليج، التي لا تقوى على مقاومتها بحكم ما تمتلكه من أدوات التأثير على هذه الدول.

بينما تعتبر **تركيا** المنظومة الخليجية نقطة ضعف في ماضيها السياسي الخارجي، بسبب ابتعاد تركيا عن التأثير في هذه المنطقة بالرغم من قربها من الخليج الذي يمتلك أهم موارد الطاقة في العالم، مما أدى إلى بقائها بعيدة عن الموارد الغنية للمنطقة وعدم قدرتها على الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالخليج العربي إلا ما تسمح به القضايا الخاصة بقاعدة انجرلك. أما دول الخليج العربي فلا تعتبر تركيا قوة إقليمية، كما لا تنظر مراكز القوى الدولية إلى تركيا كطرف مهم في المداولات السياسية للمنطقة[3]. لذا يمكن لتركيا التعامل مع المنطقة الخليجية عن طريق ربط علاقات اقتصادية تستند إلى مفهوم النظام الأمني المشترك بدلاً من الأحلاف العسكرية التي تولد القلق لدى الدول المحيطة، و يمكن لتركيا أن تحقق مكاسب هامة في مجال تأثيرها الإقليمي إذا وضعت على سلم أولويات مفهوم التعاون الأمني المشترك مع إمكانية الاستفادة من الموارد الجيو اقتصادية فيها[4].

[1]- محمد السعيد إدريس، دور الأمن و التعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد215، جانفي 1997، ص 42.
[2]- وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص
[3]- احمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص 206.
[4]- نفس المرجع، ص 207.

ج- النفط كقاعدة أساسية الاقتصاد الخليجي:

تعد دول الخليج العربي دولاً نفطية، فهي تملك أكبر الاحتياطات النفطية التي تم اكتشافها، وتنتج اكبر كمية من الخام المتداول تجارياً، وتصدر أكبر قدر من النفط في العالم علاوة على ذلك، فإن هذه الدول أكثر اعتماداً وتأثيراً بالنفط إلى درجة أصبح أمر بقاء وفناء العديد منها كوحدات سياسية متماسكة ومهمة مرتبطاً بالنفط[1]. وللدلالة على الأهمية الاستثنائية للنفط بالنسبة لدول المنطقة وحسب التقارير الاقتصادية الدولية الراصدة لحركة الأموال فيها وصلت عائدات دول مجلس التعاون الخليجي من مبيعات النفط عام 2008م إلى 450 مليار دولار بفضل ارتفاع أسعاره عالمياً، كما بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي 74% عام 2010م. وبحسب تقديرات بعض الخبراء فإن منطقة الخليج سترى فائضاً في الميزانية بقيمة 3 تريليون دولار ما بين 2005- و 2025م. كما تبرز الاحتياطات النفطية في منطقة الخليج العربي لتؤهلها كمركز مهم لتلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط لا سيما احتياجات الدول الآسيوية، إذ تضم ثلثي احتياطي النفط المكتشف في العالم، كما تنتج أكثر من ربع إجمالي الإنتاج العالمي للنفط. وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد من 83 مليون برميل يوماً في عام 2005م إلى 116 مليون برميل عام 2030م، وستبلغ حصة الخليج العربي من إنتاج النفط ما يزيد عن 33% من الإنتاج العالمي بحلول عام 2020م. وتعد السعودية، إيران، العراق، الكويت والإمارات من الدول الخليجية الأولى التي تملك احتياطاً نفطياً يتجاوز 100 مليار برميل سنوياً، وهو ما يؤكد تحول النظام الإقليمي الخليجي إلى مركز الثقل النفطي العالمي وقوة سياسية عالمية[2].

ومن القراءة لهذه المؤشرات يبدو أن المنطقة الخليجية تمثل الثقل العربي من جهة اندماجه في الاقتصاد العالمي وتأثيره فيه، كما تمثل من جهة ثانية بحيازتها للنفط الثقل الاستراتيجي وبؤرة من بؤر الصراع العالمي على مصادر الطاقة. ولذلك فإنه لا يمكن فهم النظام الإقليمي الخليجي من دون النفط.

[1]- عبد الخالق عبد الله، النفط والنظام الاقليمي الخليجي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 181، 1994، ص4 .
[2]- نفس المرجع، ص 6.

ويمكن توضيح كمية الاحتياطات النفطية لمنطقة الخليج العربي الحالية والمتوقعة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3) : يبين قدرة الإنتاج للدول المطلة على الخليج الحالية والمتوقعة بمليون برميل[1].

الدولة	1990	1996	2000	2005	2010	2015	2020
البحرين	–	–	–	–	–	–	–
إيران	3.2	3.9	4.0	4.3	4.5	5.7	**6.8**
العراق	2.2	0.6	0.6	2.1	3.2	5.9	**7.8**
الكويت	1.7	2.6	2.8	3.1	3.3	4.3	**5.2**
عمان	–	–	–	–	–	–	–
قطر	0.5	0.6	0.5	0.6	0.6	0.6	**0.7**
المملكة العربية السعودية	8.6	10.6	10.9	11.2	13.5	17.2	**23.8**
الإمارات العربية المتحدة	2.5	2.6	2.8	3.1	3.5	4.7	**5.5**
مجموع دول الخليج	**18.7**	**20.9**	**21.6**	**24.4**	**28.6**	**38.4**	**49.8**

وقد تزايدت أهمية منطقة الخليج العربي مع مرور السنوات بسبب التطويرات الكبيرة التي أدخلت على عمليات التنقيب والنتاج النفطي، بواسطة التكنولوجيا العالمية.

[1]- عامر مصباح، **العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات**، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2008، ص 63.

المطلب الثاني: الطبيعة الأمنية للمنظومة الخليجية

تميزت المنظومة الخليجية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق بحضور عسكري كبير للقوات الأمريكية، مما ساهم في وجود ترتيب توازن لقوى غير إقليمية لم يقم على رؤية أمنية مشتركة للدول الداخلية في المجموعة الخليجية، فالولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور المساوم (Bargainer) الذي يعمل على رجحان القوة إلى طرف دون آخر ما نتج عنه أزمة أمنية دولاتية، حيث عرفت المنظومة الخليجية أعلى مستويات الإنفاق العسكري[1]. وساهم الوجود الخارجي ضمن التفاعلات الأمنية في تكوين تصورات خاطئة عن مدركات التهديد، والنتيجة كانت سياسات خاطئة منها دعم الدول الخليجية لحرب العراق ضد إيران، والتي انتهت بهجوم صدام حسين على الكويت، أما الخطأ الاستراتيجي الآخر هو زوال العراق من القطاع المحوري أو ما يعرف بمثلث السيطرة، وتراجع النفوذ السعودي نتيجة تراجع العلاقات الأمريكية السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، إضافة إلى عدم استخدام السعودية لقوتها الدينية كقوة إقليمية باعتبارها مركز القيادة الإسلامية للأغلبية السنية.

أسهم ذلك في بروز إيران من خلال علاقاتها العدائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عملت على التواجد في أهم بؤر التوتر في المنظومة الخليجية من خلال دعم التيار الشيعي في العراق مما جعلها أكثر تواجداً في العراق وفهماً للديانات الأمنية التي يمكنها أن تساوم الولايات المتحدة الأمريكية بها[2]. مع امتلاكها مستقبلاً للسلاح النووي، حيث ستكون الدولة النووية الإسلامية الخليجية الوحيدة، وهو ما سيجعل إيران قوة مهيمنة ضمن المنظومة الخليجية مما يحتم على دول الخليج فتح علاقات تعاونية معها.

أما التغير الآخر الذي عرفته المنظومة من جراء تصاعد المد الشيعي بنوعيه السياسي والاجتماعي، طهور ما يعرف في أدبيات نظرية العلاقات الدولية "**بالأمن المجتمعي**" كمفهوم تحليلي جاء به" **باري بوزان**" نتيجة التحولات التي عرفتها السياسة العالمية بعد الحرب الباردة التي تنطبق في جزء منها على المنظومة الخليجية. فشعور الفئات الشيعية بالأمن إزاء السلطة السياسية الحاكمة أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم ما

[1] - Kayhan Barzegar, **Iran, new Iraq è the Persian gulf political Security architecture,** the Iranian Journal of International Affaires, Vol.xx,No.1 :93(Winter2007)2008,p 104.

[2]- آمنة عيساوة، **الدور الإقليمي في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة،(** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009- 2010)، ص 107.

سيؤدي الى ما يسمى بالمأزق الأمني المجتمعي sociietal security dilemma الذي قد ينعكس على مستوى التهديدات التي تعرفها المجتمعات الشيعية من قبل الأقلية أو الأغلبية السنية[1].

فمنذ نجاح الثورة الإسلامية واستقرار النظام الإسلامي في إيران سادت علاقات متوترة مل بين إيران وبقية دول الخليج العربي، واتسمت البيئة الأمنية بسيادة نسيج من العداوة الكامنة في تصورات الفاعلين الرئيسين المبني على أساس قومي(العرب /الفرس) وعلى أساس ديني (الشيعة /السنة). وجاء تخوف دول الخليج من سعي إيران لنشر مبادئ ثورتها باستغلال الأقليات الشيعية الموزعة بنسب مختلفة في الدول الخليجية، حيث تشير خريطة توزيع الشيعة في العالم إلى أن ثمة اتصال شيعي جغرافي مركزه إيران ويضم المساحة ن جنوب آسيا (الهند ، باكستان)، إلى الشرق مروراً بأفغانستان ثم الخليج في الغرب وأذربيجان من الشمال، ورغم عدم وجود إحصائيات دقيقة عن الطائفة الشيعية إلا أن معظم التقديرات تشير إلى وجود ما يقارب 140 مليون شيعي في العالم، حيث يشكلون الأغلبية في إيران بنسبة 90% بينما ينتشر 30 مليون شيعي في المنظومة العربية موزعين على تجمعات رئيسية في العراق بنسبة 60%، البحرين 70%، السعودية 10%، ويتموقع الشيعة في مناطق تزخر بالموارد الطبيعية الطاقوية[2].

وأكدت التحليلات أن الوضع الإقليمي بعد احتلال العراق جاء لصالح إيران، التي بدت تبحث عن محور شيعي في المنظومة الشرق أوسطية تنطلق من إيران إلى جنوب العراق مروراً بسوريا ولبنان، إضافة إلى ربطها بالشيعة الموزعين في الخليج العربي، ويندفع شيعة العراق ليس للظهور كقوة مسيطرة في العراق نتيجة كونهم يمثلون الأغلبية بل كقوة شيعية عربية، ما يعني إنذار مسبقاً لكافة الدول العربية الخليجية، خاصة وأن إدراك ذلك التهديد يقوم على إشكالية أساسية وهي أن شيعة إيران يدركون أن حدود قوتهم ونفوذهم تنتهي مع الحدود الجغرافية كقوة صاعدة، وهو ما يطرح خطر إزدواجية الهوية بالنسبة للفئات الشيعية وانقسامهم ما بين هوية دولهم التي ينتمون إليها وهويتهم الدينية التي تعود إلى المرجعية الدينية العليا للشيعة في إيران[3].

لذلك بدى ضرورياً على الدول الخليجية تحقيق الأمن المجتمعي باستيعاب الحركات الشيعية الصاعدة نتيجة قيامها على فكرة تقديم مصلحة الأقلية وتأخير مصلحة الأغلبية مما يعني أن تحول الفئات الشيعية في إطار المنافسة الحزبية التي دخل ضمن العملية الديمقراطية أو إجراء أي عمليات إصلاح سياسي أو تغير عن طريق

[1]- آمنة عيساوة، المرجع السابق الذكر، ص 108.
[2]- عمر حسن، **مخاطر التشيع في العالم العربي**، 5 ماي 2011، من موقع: www.amal-islami.net/news-.htm
[3] - Mohamed Sailghlam, **the shia revival : A threat or opportunity ,** new york : gournal of International Affares, Vol60.No2,2007,p202.

القوة كما حصل في العراق، مما ينتج عنه تحولات سياسية خطيرة على النظام الشرق أوسطي ككل. فقد أثبتت الدراسات أن الفئات الشيعية من باكستان إلى لبنان وصولاً إلى الدول الخليجية في تصاعد مستمر منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران وأصبحت هذه الفئات أكثر انخراطاً في الحركات السياسية التي تتخذ موقف المعارض، وتختلف عن الأغلبية السنية في كونها أكثر ابتعاداً عن الغرب وأكثر اعتماداً عن الذات، وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على القوة للفكر الثوري الإيراني الذي استطاع تقديم الثورة الإسلامية كتجربة تاريخية واقعية لأي حركة راديكالية تبحث عن هدف الوصول إلى السلطة[1].

وعليه، يعد الجوار الجغرافي عاملاً تكاملياً أو عاملاً صراعياً بين الأطراف المتجاورة حسب طبيعة العلاقات التي ينتهجونها وحسب طبيعة المحددات التي تتطلب منها السياسات وقوة تأثيرها.

وبالنسبة للنظام الإقليمي العربي في علاقته بالقوى المحيطة به فانه لا يشذ عن تلك القاعدة حيث تحكمه علاقات معها مجموعة من العوامل والمحددات كالعامل التاريخي والجغرافي والدولي والثقافي والاقتصادي خصوصاً بالنسبة لكل من إيران وتركيا[2].

تتأثر السياسة التركية والإيرانية بطبيعة التفاعلات والتوازنات على المستوى الإقليمي، وهذا ما ينعكس على قراراتها الخارجية تجاه الدول وكل القضايا المتعلقة بالجوار الجغرافي. حيث تعبر رؤية البلدين عن اهتمامها بمنطقة الخليج العربي بالأساس من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي، الذي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة بها كمصدر تهديد للأمن القومي،أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني، أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي، وهو ما يتطلب مزيداً من الانخراط في هذه الاعتبارات الإقليمية خاصة بعد إحتلال العراق في 2003م. لذلك اتجهت كل من تركيا وإيران إلى ربط علاقاتهما مع دول الجوار.

[1] - Mohamed sailghalm, op.cit.p 123.

[2] - علي فايز يوسف الدلابيح، **توازن القوى و أثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق2003-2011،** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011)، ص 75.

تسعى كل من تركيا وإيران لتطبيع علاقاتهما مع الدول العربية – خاصة الدول الخليجية على خلفية الصراعات التاريخية السابقة[1].

وبالتالي يمكن القول، أن توجه كلا من تركيا وإيران اتجاه الدول العربية الخليجية للعب دور إقليمي على أساس المصالح الوطنية لكلا الطرفين، أما إيران فهي تهدف إلى فرض مكانتها كقوة إقليمية ذات ردع استراتيجي، خاصة في ظل التخوف العربي من دعم إيران للأقليات الشيعية وسعيها لامتلاك السلاح النووي.

[1]- طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية و سياساتها الإقليمية، لبنان**، بيروت: دار الساقي، ط1، 2002، ص 182.

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية للدور الإيراني في منطقة الخليج العربي

إن بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيرها على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج العربي من خلال موقعها الاستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه والمتمثل في تصدير الثورة، أو مساعيها في محاولة رسم صورة "**الهلال الشيعي**"، ودورها كذلك في ملء الفراغ الأمني الذي لا بد أن يتحقق من خلال الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن دول المنطقة، الأمر الذي فتح لها الباب للعب دور نشط في الخليج سواء في المستويات الاقتصادية أو الأمنية على حد سواء، كما ساهم في دعم هذا التوجه حيال حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي وما رافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومية الراديكالية واليسارية بعد اندلاع حرب الخليج الثانية 1991م، فالخليج يمثل لإيران واحدة من أهم ثوابت سياستها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية[1].

أما المشهد البارز للدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي هو ذلك التوازن في طبيعة مابين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وإيران من جهة أخرى حيث تبرز أمريكا بقوتها العسكرية العالية التقنية والموزعة عبر دول الخليج من خلال مجموعة القواعد العسكرية، وتظهر إيران من خلال قدرتها على استثمار التوزيع الشيعي الذي يهدد الاستقرار الإقليمي لدول الخليج، حيث شجعت إيران الشيعة في الدول المجاورة على رفض الوضع القائم والتحرك من أجل المطالبة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشكلت هذه السياسة دعوة واضحة وعلنية للتظاهر وممارسة شتى أنواع الضغوط التي ستؤدي إلى إضعاف نظم الحكم في الخليج العربي.

واعتمدت إيران على سياسة دعم مكشوفة لحركات شيعية في كل من العراق، البحرين، لبنان، الكويت والمملكة العربية السعودية، وذهبت إيران في سياستها إلى أبعد من ذلك حيث إتهمت كل الحكومات الخليجية

[1]- سعد شاكر شلبي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، (**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008)، ص 115.

التي تقيم علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالفساد والعداء للإسلام مشككة بشرعية هذه الحكومات وفقاً للمعايير الإسلامية[1].

المطلب الأول: دور إيران في دعم التنظيمات الشيعية في منطقة الخليج العربي

لم يكن خطر الشاه قبل عام 1979م يتجاوز التهديد العسكري في حين أن الثورة الإسلامية كانت تحمل إضافة إلى التهديد العسكري تهديداً عقائدياً، برزت خطورته من خلال محاولة قادة الثورة إحياء الإسلام عبر فكرة (تصدير الثورة) إلى سكان دول الخليج العربي والعراق في المناطق ذات الأغلبية (الشيعية)، ولم تكن النخب الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي بعيدة عن هذا الهجوم فقد اعتبر الإمام "الخميني" النظم الخليجية خارجة عن تعاليم الإسلام ودعا إلى إسقاطها، معتبراً أن "أسلوب حياة شيوخ الخليج فاسدة" وأن "نظمهم اوتوقراطية"، تحرّم المواطنين من المشاركة في العملية السياسية "ورفع شعار "الجهاد العقائدي" في مواجهة دول الخليج العربية، وخطب ا"لخميني" قائلاً: "من أحب منكم الإسلام و تعاليمه فعليه أن يتعلم بأن الإسلام لا يعترف بالسلطة الوراثية وبالخلافة الملكية"[2].

يعتبر دعم الحركات الشيعية في الجزء العربي من المنظومة الخليجية جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الإيرانية التي تهدف إلى خلق تفاعلات أمنية جديدة تخدم طموحها الإقليمي، حيث عمدت إيران إلى تحريك التنظيمات الشيعية في دول الخليج العربي بما يدعم استقرار الحكم في طهران واكتساب ورقة ضغط ضد حكومات تلك البلدان، وتؤكد إيران ضرورة تسويقها لصيغة فكرية عن النموذج الثوري والصلة التنظيمية بين المؤسسة الدينية الشيعية الإيرانية والقادة الشيعة الذين يقودون القوى الراديكالية. فمنذ إنتصار الثورة الإيرانية 1979م عمدت إيران إلى تعبئة إعلامية واسعة للشيعة في الدول الخليجية للتمرد على أوضاعهم الاجتماعية والسياسية، خاصة وأن كلا من العراق، البحرين، الإمارات والسعودية يضمون أغلبية شيعية بين سكانهم[3]. حيث شكلت من العراق، إيران والسعودية أعمدة النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، فبعد انهيار العراق 2003م انحصر التنافس بين السعودية و إيران و هو ما دفع كل منهما لبناء إستراتيجية تعزز مكانتها في الإقليم، حيث يدل السياق العام لعلاقات السعودية بإيران على أن السعودية تريد صد الاختراق الإيراني

[1]- رشيد عمارة ياسر الزيدي،"أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال"،لبنان، **مجلة العلوم السياسية العربية**، العدد 14، ربيع 2007، ص 13.

[2]- رافد احمد أمين العاني، الأمن الإقليمي الخليجي بين الخطر الإيراني و التحديات الداخلية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية**، العدد 1، 2009، ص 218.

[3]- آمنة عيساوة، المرجع السابق الذكر، ص 106.

للمنطقة الذي تحقق لها عبر علاقتها مع سوريا وحزب الله وحماس و القوى الشيعية في العراق. بالمقابل تسعى إيران إلى مزيد من التغلغل في المنطقة عبر الدعوة إلى مشاريع مشتركة مع الدول العربية الخليجية تحديداً على الأصعدة الأمنية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية لتوظف ذلك كله في إستراتيجية الوصول إلى **الدولة المركز**[1].

والجدول التالي يعطي أرقاماً واضحة على عدد السكان الشيعة في دول الخليج العربي :

الجدول رقم (4): السكان الشيعة في الخليج العربي

(وحدة التعداد بالألف).

الدولة	إجمالي العدد	عدد السكان المواطنين	عدد الشيعة	النسبة المئوية للمواطنين الشيعة
قطر	255	70	11	%16
عمان	950	700	28	%4
الإمارات العربية المتحدة	100.1	250	45	%18
الكويت	370.1	570	173	%24
البحرين	360	240	168	%70
المملكة العربية السعودية	500.8	500.5	440	%8
العراق	400.14	500.13	100.08	%60
إيران	000.42	000.40	800.36	%92

المصدر:

(James A. Bill, (Resurgent Islam in the Persian Gulf) , Foreign Affairs, Vol. 63, no, 108, fall 1984, p. 120).

ملاحظة: تمثل هذه البيانات أواخر السبعينات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين.

[1]- وليد عبد الحي، **إيران و مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، المرجع السابق الذكر، ص 284.

وبالتالي يمكننا القول، أن **العلاقات الإيرانية– السعودية** تميزت خلال الفترة (1979-1991م) بعدة تطورات سياسية وعسكرية مهمة ألقت بظلالها على العلاقات الإيرانية السعودية حيث تمثل هذه العلاقات نمطاً من اللعبة غير الصفرية "Game Zon Zero"، أي أنها مزيج من المصالح المتناقضة والمصالح المشتركة، ويبدو أن إيران تسعى لتوسيع قاعدة المصالح المشتركة لصد المصالح المتعارضة بما يخدم فكرة تهدئة البيئة الإقليمية من حولها، كما أن التباين المذهبي بين المجتمعين كان قائماً قبل قيام الثورة الإيرانية، ومع ذلك توارى هذا التباين لصالح التنسيق بين الطرفين لمواجهة التحديات الإقليمية[1]، أما منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م كانت في حالة تنافس، ويتسم النسق الاجتماعي الشيعي في السعودية بعدد من المؤشرات الخاصة بحركة الشيعة، والتي تساعد على إدراك المدى الذي يمكن أن تستغله إيران إن أرادت أن تؤثر على السلوك السياسي السعودي.

تاريخياً فإن أبرز الأحداث التي أظهرت البعد الشيعي في السعودية ذلك الانفجار العنيف مابين الحجاج الإيرانيين والموالين "للخميني" من جهة ورجال الدين السعوديين من جهة أخرى في موسم الحج لعام 1987م حيث دخلت القوات السعودية بعنف ضد مسيرات الحجاج الإيرانيين في الحرم المقدس، وراح ضحيتها حوالي 400 حاج منهم 275 حاج إيراني، حتى وصلت العداوة بين البلدين إلى ذروتها حين وصف الخميني السعودية بقوله: "بأنها واجهة الإسلام الأمريكي، وإسلام البلاط"، وعلى إثر ذلك انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1988م[2].

بدأ التقارب السعودي الإيراني بمشاريع اقتصادية مهمة دون وسيط، حيث وصل التبادل التجاري سنة 1999م إلى 150مليون دولار وعدد المشاريع المشتركة 12 مشروعاً استثمارياً، وبلغ إجمالي رأس المال المستثمر 280 مليون دولار 77% منها للجانب السعودي و 12% للجانب الإيراني، وسبقت هذه المشاريع زيارات متبادلة على أعلى المستويات والتي عززت من الاتفاقيات المشتركة، بداية من زيارة للرئيس "رفسنجاني" في 1988م ثم تليها زيارة الرئيس محمد خاتمي في 1999م.[3]

---

[1]- سعد العمار، **إيران تجاوزت الخطوط الحمراء و قلبت الحقائق بشان أحداث البحرين**، جريدة الوسط البحرينية، العدد 3126، 29 مارس 2011، من موقع: http://www.alwasatnews.com/3126/news/read /

[2]- عمارة ظاهر مصلح، العلاقات السعودية الإيرانية (1979-1991)، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، المجلد 9، العدد 3، 2009، ص 483.

[3]- مخلد مبيض، العلاقات الخليجية الايرانية 1997-2006 (السعودية دراسة حالة)، **مجلة المنارة**، المجلد 14، العدد 2، 2008، ص 354، 362.

شهدت العلاقات الإيرانية السعودية تطوراً ملحوظاً في الفترة 1997-2005م، وقد إنعكس ذلك في عقد اللجنة المشتركة أكثر من ثماني اجتماعات في الفترة المشار إليها، كما تم التوقيع على أكثر من 25 اتفاقية بين الطرفين أهمها الاتفاقية الأمنية، كان هذا التقارب نتاج "سياسة نزع التوترات" التي انتهجها الرئيس السابق "محمد خاتمي"، و سلفه "هاشمي رفسنجاني" أحد أبرز الداعين لتعزيز العلاقات مع السعودية، إلا أن هذه السياسة تراجعت بسبب حالة الاستقطاب في المشهد السياسي الداخلي، والذي إنتهى بعودة قوية للمؤسستين الدينية والعسكرية عبر انتخاب "نجاد" في 2005م.[1] شكل تولي "نجاد" للرئاسة إنقلاباً آخر عاد بفكرة الثورة من جديد، حيث إعتبر البعض أن فترة "رفسنجاني" و"خاتمي" كانت استثناء في تلك العلاقة، إذ زادت حدة التوتر بين البلدين بسبب الشحن الطائفي في المنطقة.[2]

أما **العلاقات الإيرانية– البحرينية** فقد ساهم الواقع الديموغرافي في البحرين في بلورة الاضطرابات السياسية والاجتماعية ما بين السنة والشيعة عموماً وما بين الشيعة والنظام الحاكم السني خصوصاً، وذلك لكون البحرين ذات أغلبية شيعية بنسبة 75- 80% حيث توجست السلطة السياسية البحرينية من انعكاسات قيام الثورة في إيران على المجتمع البحريني بخاصة أنه بعد نجاح الثورة الإيرانية برز إلى الساحة السياسية البحرينية عدد من التنظيمات السياسية الشيعية.

وقد أوضحت الأزمة البحرينية الأخيرة تغلغلاً إيرانياً في المنطقة، فقد أكد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في مجلس التعاون الخليجي أن تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين كان بسبب الخطر الذي تعرضت له أحداث مارس 2011م، وقال: " إن مجلس التعاون قام على أساس الإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف الذي يجمع شعوب دول المجلس، فمنذ إنشائه عمل المجلس على تأكيد وترسيخ مبدأين أساسيين في مجال الأمن، وينطلق المبدأ الأول من الالتزام بأمن واستقرار دول المجلس، وأن أي محاولة لزعزعة الأمن والاستقرار في دولة

[1]- محجوب الزويري، **العلاقات الإيرانية- السعودية في ظل الملفات الساخنة بالمنطقة**، تاريخ تصفح الموقع: 2015/02/05، من موقع: http ://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/2012.htm

[2]- حسام حمدان، **العلاقات السعودية الإيرانية تقهقر بعد تقدم**، تاريخ تصفح الموقع: 2015/05/07، من موقع:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/37a43

من الدول، يعد محاولة لزعزعة الأمن والإستقرار في الدول الأخرى، أما المبدأ الثاني فيقوم على الرفض المطلق لأي تدخل أجنبي".[1]

ومع إنطلاق الحراك العربي في نهاية 2011 شهدت البحرين إحتجاجات ومظاهر ومصادمات كبيرة مطالبة بالإصلاحات السياسية، تعاملت إيران مع احتجاجات البحرين بوصفها واجبة النصرة والمساعدة، فأيدت مطالب المتظاهرين في إقامة ملكية دستورية وإقرار التعددية الحزبية، ووقف سياسة التجنس الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية، كما حذرت من المساس بالمتظاهرين وانتقدت التعامل العنيف معهم، ورفضت بشدة تدخل قوات درع الجزيرة[2]،تعقدت بعدها علاقات إيران بدول الخليج، بفعل الموقف الداعم لاحتجاجات الشعبية في البحرين، ردت البحرين بطرد دبلوماسيين إيرانيين، وأدت هذه الأزمة إلى تقارب ملكيات الخليج في موقفها تجاه طهران بما فيها قطر[3].

يستخلص من هذا العرض أن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه البحرين يحكمها محددين هما الادعاءات التاريخية لإيران، والعامل المذهبي الشيعي بحكم التركيبة الديمغرافية البحرينية، واستدعاء هذين العاملين غالباً ما يدل على تدهور العلاقات الإيرانية- الخليجية، ويدخل في إطار أوراق الضغط المتبادلة بين الطرفين.

أما فيما يخص الإمارات فيمثل الشيعة نسبة بسيطة لا تزيد عن6% من عدد سكانها، لذلك يمكن اعتبار أن مشكلة الجزر الثلاث (طنب الكبرى و طنب الصغرى و أبو موسى) وتحتل هذه الجزر موقفاً استراتيجياً مهماً في الخليج العربي، لكونها تشرف على مضيق هرمز الذي تمر عبره ناقلات البترول، فهي بالتالي الأكثر أهمية بين الإمارات وإيران التي إحتلتها في 30 نوفمبر 1971م. وهو ما جعل العلاقات بين البلدين تتوتر حتى أواخر التسعينيات القرن الماضي، ورغم وجود اشتباكات بين الطرفين إلا أن هذا لا ينفي وجود علاقات تعاون بين البلدين[4].

---

[1]- سعد العمار، المرجع السابق الذكر.

[2]- أحمد يوسف أحمد و آخرون، **حال الأمة العربية 2007-2008 ثنائية التفتيت و الاختراق**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 75.

[3] - Mohammad Reza Djalili et Thierry Kellner, Politique régionale d'Iran: Potentialité , défis et incertitudes, Geneva papers, research series, N° 6, Avril, 2012, p13.

[4]- عبد الرحمان يوسف بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، بيروت: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 244.

تصاعدت حدة الخلاف حول أزمة الجزر خصوصًا بعد تصريحات وزير الخارجية الإماراتي التي شبه الاحتلال الإيراني للجزر بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وانطلقت بعدها حملة تهديدات للإمارات بدأها قائد القوات البرية في الحرس الثوري الجنرال "محمد بابور"، الذي قال أن المرحلة الثانية من مناورة "النبي الأعضم -5" التي بدأت في 22 أبريل 2010م تتضمن القيام بتدريبات للدفاع عن الجزر مواجهة تغلغل العدو، كما اتهمت بعض أجهزة الإعلام الإمارات بدعم المعارضة الإيرانية التي قادت الاحتجاجات على نتائج انتخابات2009.[1]

رغم أن النزاع الحدودي حول الجزر يمثل خلافًا مزمنًا بين الطرفين إلا أنه كان دائما تحت السيطرة، إذ يلاحظ رغبة الطرفين في منعه من أن يؤثر على المصالح المتبادلة بينهما، خاصة الجانب الاقتصادي الذي يعمل دائما على لجم الخلافات والسيطرة على انعكاساتها.

توضح موقع الجزر محل النزاع بين إيران و الإمارات العربية



المصدر: وكالة العين الإعلامية، تاريخ التصفح، 2014/10/10،

http://www.eyeiraq.com/newsDetails_ar.aspx?info=true&detailid=35645

[1]- **التقرير الاستراتيجي العربي 2010-2011**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2001، ص 300.

المطلب الثاني: إيران و توازنات القوة العسكرية في منطقة الخليج العربي.

تركز إيران جهودها الإقليمية على فكرة خلق نظام امني مشترك، فقد بدأت بهذا الاقتراح منذ عام1986م بهدف منع اتساع رقعة الحرب العراقية الإيرانية، وتم دمج هذا الموقف الإيراني في قرار مجلس الأمن رقم598 لكنه لم يوضح موضع تنفيذ، ثم عادت إيران لطرح الموضوع في مؤتمر جنيف لنزع الأسلحة حيث اقترحت بناء نظام امني إقليمي مبني على المشاركة لا على التكتلات العسكرية، كما تكررت الدعوة بعد احتلال العراق عام 2003م حيث دعت لإجراءات أمنية إقليمية تحت إشراف الأمم المتحدة، إضافة إلى فكرة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وقد تكررت الدعوة الإيرانية لبناء منظومة أمنية مشتركة في منطقة الخليج العربي دون تدخل خارجي من خلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس الإيراني احمد نجاد في القمة الخليجية في ديسمبر 2007م و كانت المرة الأولى التي يحضر فيها رئيس إيراني القمة الخليجية، حيث اتضحت توجهات إيران لتوسيع مجلس التعاون الخليجي كعضو فيه، كما قدم نجاد جملة من الاقتراحات تتمثل في:[1]

- إنشاء منظمة للتعاون الأمني و توقيع اتفاقية أمنية مع الدول الخليجية لتفادي نشوب توترات أمنية محتملة و هو ما تفسره دول الخليج على انه رغبة إيرانية في التفرد بالزعامة في المنطقة.
- إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجانبين و تعزيز التعاون في المجالات الصناعية و الزراعية و الطاقة و النقل.

والى أن تتمكن إيران من بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة مع دول الجوار بنت إستراتيجيتها في مجال القوة العسكرية على ثلاث مبادئ:[2]

- الاكتفاء بالذات.
- الردع النووي.
- تحقيق مكانة القوة الإقليمية.

[1]- زكريا سليمان بيومي، **العلاقات السعودية الإيرانية بين التقارب و التنافس**، تاريخ تصفح الموقع:2014/07/30، من موقع: http://www.alasa.ws/index.cfm?method=home&contentID=9684

[2]- أحمد منيسي، **العلاقات البحرينية، بين أزمات الماضي و آفاق المستقبل**، 2015/01/26، من موقع: http://www.albainah.netLindex.aspx? g

وقد تبلورت هذه المبادئ بفعل عدد من المتغيرات:[1]

- كان لاستخدام العراق أسلحة كيميائية خلال الحرب العراقية الإيرانية تأثير سيكولوجي عميق على صانع القرار الإيراني مما دفعه إلى إعادة النظر في آليات الدفاع عن الدولة الإيرانية.
- الاحتلال الأمريكي لكل من العراق و أفغانستان و إسقاط نظامها السياسي جعل صانع القرار يستشعر الخطر من احتمال تكرار ذلك في إيران.
- مواصلة الدول الخليجية تطوير منظومتها العسكرية بشكل متواصل مما جعل صانع القرار الإيراني يبحث عن آلية لمجاراة التطور التكنولوجي في هذا المجال، لذلك اتجهت إيران خلال البحث في الخيارات المتاحة أمامها إلى بناء منظومة صاروخية رادعة من ناحية و تطوير صناعاتها العسكرية من ناحية ثانية مما يخفف من الأعباء الاقتصادية.

ويرى الباحثون في العلاقات الدولية أن منطقة الشرق الأوسط تمثل أعلى مناطق العالم من حيث مشتريات الأسلحة بحوالي 75.5 مليار دولار، غير أن وظيفة هذه الأسلحة في اغلب دول المنطقة هو "لضمان الارتباط بقوى خارجية من خلال تعزيز هذا الارتباط عبر مزيد من صفقات الأسلحة" لكن ذلك كله يزيد من الضغوط على إيران لمجاراة هذا السباق في التسلح.

جدول رقم (5): القدرات العسكرية لمنطقة الخليج العربي و تركيا لعام 2005.

المؤشرات	إيران	مجلس التعاون	تركيا
عدد القوات	545000	330800	514850
عربات قتال برية	2978	9942	8748
مدفعية و صواريخ	15713	13758	15340
طائرات مقاتلة	281	586	445
طائرات مروحية	257	401	40
قطع بحرية حربية	327	232	216
عدد السكان	70م/ن	33م/ن	71/ن

[1]- وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص 310.

وعند مقارنة الإمكانيات العسكرية لإيران مع الدول الخليجية نجد أن الفارق كبير لغير صالحها لاسيما إذا نظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة واحدة كما أن الفارق البشري أمر مهم حيث يبلغ عدد سكان إيران ضعف عدد سكان دول المجلس.

وعند النظر في توازنات إيران في علاقاتها مع دول الجوار نجدها تأخذ الشكل التالي:

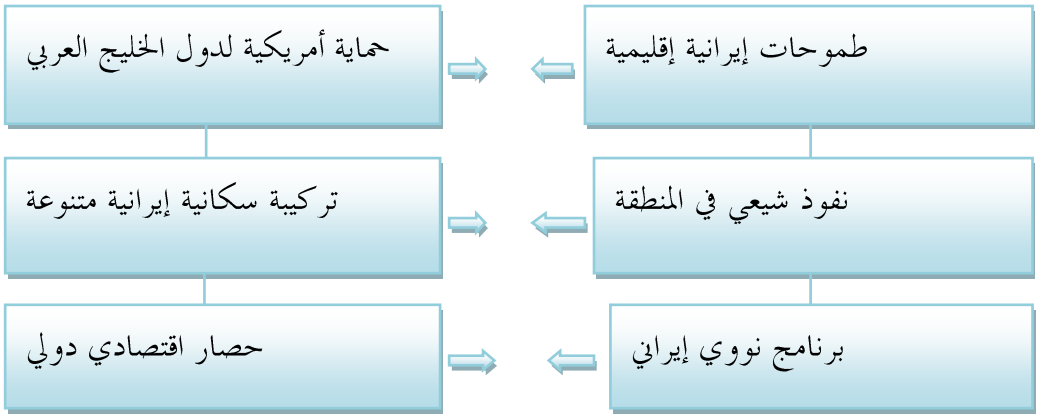

الشكل رقم (6): نموذج التوازنات للسياسة الخارجية الإيرانية [1].

المطلب الثالث: سياسة إيران الأمنية تجاه دول الخليج والهواجس المتبادلة

يسيطر الهاجس الأمني على إدراك الدول الخليجية للدور الإيراني بحكم الخبرة التاريخية المتبادلة بين الطرفين، مما جعل موضوع الأمن في الخليج موضوع دائم التناول بين دول المجلس.

إن نوايا إيران تبدو مبهمة ومعقدة إلى حد ما، وهذه الصفة تحاول إيران أن تضفيها على طبيعة تحركاتها وسياستها تجاه منطقة الخليج العربي، ولعل سبب هذا التشويش في سياسة إيران حيال منطقة الخليج العربي يأتي من إدراك إيران أن موازين القوة في منطقة الخليج غير مستقرة إلى حد كبير فهي دولة إقليمية متنفذه تمتلك إمكانات كبيرة. إن إيران الإقليمية تقوم على:

- بسط هيمنة إقليمية، لا سيما هيمنة اقتصادية وثقافية، داخل محيط نفوذها.
- توسيع مجال نفوذها.
- تحقيق الاستقرار الإقليمي بما يضمن تفوق إيران في المنطقة.

[1]- وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر ، ص 313.

السعي الإيراني لإنجاز هذه الأهداف في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة كان احد الأسباب في تصاعد النفوذ الإقليمي الإيراني.[1]

كما ركزت إيران جهودها الإقليمية لا سيما مع دول الخليج العربي على فكرة خلق نظام امني، فقد بدأت بهذا الاقتراح سنة 1986م وتم دمج هذا الموقف الإيراني في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 لكنه لم يوضح موضع التنفيذ، ثم عادت وطرحت الموضوع في مؤتمر جنيف لنزع الأسلحة عام 1999م، حيث اقترحت بناء نظام امني دولي مبني على المشاركة لا على الكتل العسكرية، كما تكررت الدعوة بعد احتلال العراق، وعقب انتهاء حرب الخليج الثانية حددت إيران تصورها إزاء الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج، وذلك وفقا للمبادئ التالية:[2]

- ينبغي أن تستند ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة، وان تضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها.
- إخلاء منطقة الخليج من الأسلحة النووية أيا كانت عربية أو غير عربية.
- رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات امن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال، و استبعاد جميع القوى غير الخليجية أيا كانت عربية أو عربية.
- **أثر الملف النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي:**

إختلفت المواقف العربية حول أفضل السبل في التعامل مع الملف النووي الإيراني بين من يؤيد التوجه الأمريكي في توجيه ضربة عسكرية إستباقية لإيران، وبين من يميل إلى الاكتفاء بالمراقبة، ولين من يرى حق إيران في تطوير برنامجها النووي لأغراض سلمية، و على العموم فقد الوضع العربي الرسمي عند ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

و يرجع اختلاف المواقف العربية إلى التباين في صور مدى الأخطار التي يمكن أن يسببها البرنامج النووي الإيراني و تأثيره على المحيط العربي ككل و الخليج بالأخص، حيث تتمثل أثار البرنامج النووي الإيراني على المنطقة الخليجية من خلال:

[1]- محمد ياس خضير، امن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، **دراسات دولية**، العدد 53، ص 137- 138.

[2]- يحي حلمي رجب، **امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، مصر: دار العلم والإيمان، ط1، 2005، ص 346- 347.

1- تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي:

مما لا شك فيه أن امتلاك إيران الأسلحة النووية من شانه التأثير على منطقة الخليج العربي من زاويتين:[1]

أ- تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أثبتت حقائق الجغرافيا السياسية التي تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند، باكستان، الصين"، و في الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب باتجاه الدول العربية.

ب- إمكانية نشوب صراع بين إيران و الأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعداً ضمن إستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس الأمريكي بوش بالقول "لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، و من ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالاً عديدة منها أن تقوم إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و هو ما أكده شكر الله عطاء زادة رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني بقوله: "انه إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير النفط من المنطقة"، فضلاً على أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شانه التأثير على حركة الملاحة في الخليج و من ثم على استقرار الأسواق النفطية، و هو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر للدخل القومي، و من ناحية أخرى قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة.

2- صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج:

من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحاً نووياً صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج إذ تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية الخليجية، فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة إنطلاقاً من أن "امن الخليج هو مسؤولية دولية"، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول مجلس التعاون الخليجي و التي ترى في الوجود الأجنبي عاملاً مهماً لضمان أمنها. وبامتلاك إيران السلاح

[1]- **أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي**، 2009/9/27، من موقع:
http://www.albainah.comLindex.aspx?function=LTem&id=31076&lang

النووي من شأنه أن يعيق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية مشتركة لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات:[1]

أولا: إمكانية إقامة سباق نووي ليس في منطقة الخليج العربي و إنما في المنطقة العربية ككل، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من اجل دخول النادي النووي، وهو الأمر الذي أكده **يوشا فيشر** وزير الخارجية الألماني بقوله: "من أن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمثرلة كابوس لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار".

ثانيا: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لابد من أن تحصل على ضمانات دولية من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية و منها إيران و أولى هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

ثالثا: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الإيراني و الخليجي واستهداف حسن الجوار وتعزيز الثقة و المنافع المتبادلة وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية تقوم على أسس عدة في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة و حل كافة القضايا العالقة بالحوار و التفاوض.

3-تداعيات الملف النووي الإيراني على البيئة الخليجية:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول التي سوف تصاب بالضرر من جراء الأسلحة النووية، حيث يقع مفاعل بوشر الذي يمثل أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووية المضمونة، ومن ثم تم تصبح دول الخليج في بؤرة الخطر إذا ما حدث تسرب نووي، إضافة إلى أن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة ينتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج.[2]

من ناحية أخرى، إن جوهر تصاعد المخاوف من البرنامج النووي الإيراني كتهديد لأمن منطقة الخليج العربي، هو النظرة الواقعية و الأمنية لهذا البرنامج و التي تقضي بان أي دولة سوف تسعى نحو تكديس

[1]- علي لاريجاني، برنامج إيراني النووي التحديات و الحلول، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد 121، 2006،ص 32.
[2]- إبراهيم نوار، الخيار النووي الإيراني...رؤية تحليلية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 171، 2008، ص 23.

الأسلحة التقليدية و الإستراتيجية من اجل المحافظة على أمنها و بقائها القومي. ومن ثم هناك احتمال قائم دائماً حول إمكانية تحويل التكنولوجية النووية السلمية إلى الأغراض العسكرية.[1]

ونستخلص مما سبق إلى نتيجة مفادها أن دول الخليج العربي، بالرغم من البرنامج النووي الإيراني فإنها لن تستطيع المشاركة في أي عمليات ضد إيران دون قرار واضح من مجلس الأمن، وذلك انطلاقا من العلاقات المتنوعة بين طهران و الدول الخليجية، بالإضافة إلى التدهور الحالي للأوضاع الأمنية.

يبدو بوضوح أن منطقة الخليج العربي تمثل بالنسبة لإيران أحد أهم ثوابت سياستها الأمنية والإستراتيجية، ليس فقط بحكم الموقع الجيوسياسي للخليج، وإنما باعتبارها مستودع للطاقة، وتمثل المركز الرئيسي لثقل الدور الإيراني في المنطقة.

.

[1]- اشرف محمد كشك، رؤية مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 62، 2005، ص 99-100.

المبحث الثالث: الأهمية الإستراتيجية للدور التركي في منطقة الخليج العربي

تتوقف مكانة أي قوة إقليمية على مدى وعيها بمقدراتها من جهة، و على مدى وعيها بالتحولات الإستراتيجية التي بدأت تتشكل من ناحية أخرى، و بقدر ما يكون هناك تصميم و أهداف واضحة للدولة بقدر ما تستطيع أن تتحرك في تفاعلاتها الخارجية[1]. ولذلك حاولت تركيا لعب دور سياسي على الصعيد الإقليمي، حيث اتجهت تركيا نحو أداء دور إقليمي مهم في مطلع القرن الحادي و العشرين، إذ أن اتجاهات سياستها متعددة و بدوائر متنوعة، وبادوار جديدة، و قد برز هذا بوضوح بعد وصول حزب العدالة و التنمية لسدة الحكم في 2002م حيث تغيرت وجهة السياسة الخارجية التركية من الغرب- الاتحاد الأوروبي- إلى الشرق الأوسط، و منه نحو منطقة الخليج العربي خاصة، محاولة إيجاد بديل استراتيجي يخدم مصالحها وفقاً لمجموعة من الشروط:[2]

- أن يمتلك البديل الاستراتيجي القدرات الاقتصادية و العسكرية و النفوذ السياسي و الثقافي الذي يمكن الاستفادة منه لتمكين الدولة الساعية إلى التوافق معه من خلال تحقيق أو الاقتراب من تحقيق كل أو بعض أهدافها.
- أن يكون البديل الاستراتيجي راغباً في بناء علاقات مشاركة لوجود شبكة مصالح مع الطرف الآخر.
- أن يكون البديل الاستراتيجي مشتركاً مع الدولة الساعية إلى إقامة تلك العلاقات في مجمل القيم و التوجهات السياسية التي تسعى إلى تحقيقها في علاقاتها الإقليمية و الدولية.
- أن يكون هناك توافق وطني حول البديل الاستراتيجي المناسب للأطراف المشاركة.

و عليه نجد أن تركيا تتجه نحو دول مجلس التعاون الخليجي كبديل استراتيجي بناء على الروابط التاريخية و الاقتصادية بين الجانبين. وقد سعت تركيا إلى خلق علاقات جيدة مع دول الجوار ما مكنها من التواصل دون

دون تخوف حول أكثر من ملف معقد وشائك مع دول الجوار خاصة بعد تبني تركيا سياسة تعدد العلاقات على صعيد سياستها الخارجية[3]. هذا ما اكسبها أهمية على مستوى المنظومة الخليجية.

---

[1]- محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية**، بيروت: رياض الريس للكتب، جانفي 1997، ص 12.

[2]- محمد السيد سليم، **الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 114، 2000، ص 44.

[3]- نبيل علي صالح، الدور الإقليمي الجديد لتركيا في منطقة الخليج و الشرق الأوسط، **مجلة المستقبل العربي**، 2000/6/01، من موقع: http://www.minbaralhurriyy.org/index/php/archives/2251

المطلب الأول: التوجهات الإقليمية التركية نحو منطقة الخليج العربي

لقد غيرت تركيا وجهة نظرها من الغرب إلى دول المنطقة العربية ومنها دول الخليج العربي، ومنذ السبعينات بدأت تظهر عوامل شجعت على ذلك، منها أزمة النفط عام 1973م والتي بدت فيها دول الخليج العربي كلاعب إقليمي مؤثر في السياسة الدولية. كما أن رفض السوق الأوروبية المشتركة في السبعينات المطالب التركية لدعم برنامج التنمية والإصلاح الاقتصادي وتوسيع امتيازاتها في السوق. وهو ما دفع تركيا للعودة إلى المنطقة للبحث عن تمويل واستثمارات للنهوض بواقعها الاقتصادي المتردي آنذاك وجاءت الأزمة القبرصية الثانية في العام 1974م نتيجة للغزو التركي لجزيرة قبرص وما تبعه من إجراءات أمريكية تمثلت بفرض حظر التسلح المقصور على الغرب فقط. وكانت أولى الخطوات استضافة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في العام 1976 لتطوير علاقاتها بالدول الإسلامية ومنها المنطقة الخليجية. هذا التوجه الجديد أثمر زيارات مكثفة في الثمانينات أدت إلى تطوير العلاقات الاقتصادية ولعل مؤشرات التجارة في إجمالي الصادرات التركية إلى دو الخليج العربي نحو(4-5) مليارات دولار فري عام 1981 مقابل 9 مليار دولار عام 1980 ولكن تقلص هذا النمو في العلاقات الاقتصادية الخليجية بسبب انخفاض أسعار النفط في الثمانينات وانعكاساته على الاقتصاد الخليجي. نلاحظ إن الصيغة الاقتصادية كانت المبرر التركي للانفتاح على الخليج. و في هذا السياق قال الرئيس التركي الراحل **تورغوت اوزال "أن انفتاح تركيا على الدول الخليجية في هذا الوقت جاء لدوافع اقتصادية كون تلك الدول سوقاً استهلاكية من الدرجة الأولى".**[1]

يمكن القول إن الساحة الخليجية أضحت أكثر ترحيباً بالانفتاح على تركيا كلاعب إقليمي عما كانت عليه من قبل، لا سيما بعد احتلال بغداد و سقوط النظام العراقي السابق على يد الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003م، الأمر الذي تبعه توسع النفوذ الإيراني في المنطقة، وهو الأمر الذي باتت معه الدول الخليجية تتعاطى مع الصعود التركي باعتباره المعادل الإقليمي و الفاعل قبالة القوة الإيرانية. و لعل ما يميز الصعود التركي عن غيره.

[1]- خالد حنفي علي، **تركيا و الخليج: احتياج اقتصادي متبادل**، 2000/12/25، شبكة المعلومات الدولية.

online.not/Arabic/economic/2005 http://www.Islam

امتلاك أنقرة علاقات جيدة مع غالبية الأطراف في الشرق الأوسط. ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن تطورت العلاقات الخليجية التركية تطوراً ملحوظاً[1].

إن حرب الخليج الثانية 1991م جعلت السياسة التركية معنية بالتطورات الإقليمية أكثر من الدولية و ذلك لثلاثة أسباب:

1- الدعوة الكردية للسعي نحو إقامة دولة مستقلة و هو ما يشكل خطاً احمر في السياسة التركية.

2- تفكك الاتحاد السوفيتي حينما كانت تركيا احد جدران الصد الغربي ضد المعسكر الاشتراكي.

3- احتياج تركيا لرؤوس الأموال العربية خاصة في الخليج العربي و تسويق نفسها كدولة تبيع الأسلحة.

ومن هنا بدأت تركيا تنتهج سياسة الحل و الربط داخل منطقة الشرق الأوسط حيث وطدت علاقتها مع إسرائيل في منتصف التسعينيات وسعت إلى دخول الاتحاد الأوروبي، علاوة على أنها حليف قوة الولايات المتحدة بسبب ارتباطها العسكري، و في الوقت نفسه أصبح لها علاقة بالدول العربية، وخاصة الخليجية، واستطاعت السياسة الخارجية التركية أن تفصل بين المسارات تلك حتى لا يؤثر احدها على الآخر. و ساهمت عوامل أخرى في دفع تركيا لتطوير تشابكها مع المنطقة و خاصة الأداة الاقتصادية، لعل أبرزها أزمة نقص المياه التي بدأت نبرتها تعلو في الخليج العربي و المنطقة بشكل عام، ومرور تركيا بأزمة اقتصادية عنيفة خاصة بعد سنتين من زلزال 1990 و صعود حزب العدالة و التنمية ذي التوجهات الإسلامية لسد الحكم في تركيا 2002، و الاحتلال الأمريكي للعراق 2003. كما ازداد الطلب التركي على النفط و الغاز لدفع النمو الاقتصادي المتعثر في البلاد آنذاك، و على الجانب الخليجي، فثمة عوامل يختلط فيها الاقتصاد بالسياسة دفعت مجلس التعاون الخليجي نحو تركيا، لعل من أبرزها عودة بعض رؤوس الأموال الخليجية إلى المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.[2]

ومما شجع على زيادة توجهات الأتراك نحو منطقة الخليج العربي انخفاض مشاكل تركيا الخارجية. فتراجع حدة التوترات بين تركيا و اليونان قد قلص من الهواجس الأمنية لدى الأتراك في منطقة بحر ايجه، كما

[1]- محمد بوبوش، العلاقات التركية الخليجية، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**، العدد 48، ص 81.
[2]- خالد حنفي علي، المرجع السابق الذكر.

تزامن ذلك مع انفراج علاقات تركيا بسورية، وتوقيع اتفاق تعاون مع إيران، وتراجع ملحوظ في الطموحات التركية في آسيا الوسطى و القوقاز قاد بدوره إلى انحسار حدة التقاطب مع بقية اللاعبين الرئيسيين.

وقد وقعت دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا على الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي في البحرين في 30 أيار 2005 ومن ابرز ملامح هذه الاتفاقية:

1- تشجيع التعاون الاقتصادي في مجالات مختلفة بين الطرفين.
2- تبادل المعرفة و الخبرات الفنية الأزمة لتلك المجالات.
3- تشجيع تبادل زيارات الممثلين و الوفود و البعثات الاقتصادية و التجارية و الفنية بين الطرفين.
4- إقامة المعارض و تقديم التسهيلات و المساعدات الأزمة من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما.[1]

المطلب الثاني: العلاقات الثنائية التركية– الخليجية

حاولت تركيا في إطار تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي strategic depth التي تفرض عليها التعامل المتعدد الجبهات مع محيطها الجغرافي كالشرق الأوسط و العالم الإسلامي، ومن ثم لا يمكن لتركيا– حسب هذه النظرية – أن تبرز كقوة إقليمية إلا إذا أقامت علاقات جيدة مع الدول المحيطة بها[2]. ومن هنا برزت أهمية دول الخليج التي تعد إحدى الدوائر الجغرافية المتفرعة عن الدوائر العربية الإسلامية ضمن اهتمام سياسة تركيا الخارجية، حيث ترى تركيا في الخليج قاعدة الاحتياج المتبادل ووسيلة تعزيز لموقعها الاقتصادي و التجاري و المالي و النفطي، كما ترى دول الخليج هي الأخرى في تركيا فرصة صناعية زراعية مائية واستثمارية و طريقاً نحو أوروبا، فتركيا تمتلك اقتصاداً متنوعاً جعلها تحتل المركز 15 على المستوى العالمي فضلاً عن تمتعها بإمكانيات زراعية و تجارية و مائية أما على الصعيد الصناعي فان دول الخليج بحاجة إلى مواد البناء المختلفة التي تنتجها تركيا[3].

---

[1]- سعد حقي توفيق، السياسة الإقليمية التركية اتجاه الخليج العربي 2002-2008، **مجلة العلوم السياسية في العراق**، العدد 38- 39، ص 9.

[2]- مصطفى شفيق علام، التقارب التركي الخليجي الدوافع و المحفزات و الآثار، **مجلة السياسة الدولية**، أكتوبر 2010، من موقع: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?serial=362588

[3]- سمير صالحة، **الشراكة التركية الخليجية: كيف ستتصرف إيران؟**، 2011/1/10، من موقع:

http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/1287.htm

فلقد عرف مسار العلاقات التركية – السعودية العديد من المعوقات و لكن برز هناك تقارب و محاولة خلق نوع من التعاون مع وصول حزب العدالة و التنمية للحكم، حيث خلق نوعاً من التوافق خاصة و أن توجه حزب العدالة و التنمية بقيادة أردوغان ذو الأصول الإسلامية. و عليه كانت عودة للعلاقات التركية السعودية إلى البروز من جديد جراء مجموعة من الزيارات المتبادلة بين البلدين أفضت إلى خلق تعاون اقتصادي و تجاري و هذا ما صرح به الرئيس التركي عبد الله غول بقوله: "...تسعدني الإشارة إلى أن العلاقات التركية السعودية لا تزال تتطور على أصعدة متنوعة و بوتيرة متسارعة..." وقد أدى هذا التعاون إلى زيادة حجم التجارة بين البلدين من 303 مليار دولار عام 2006م إلى 5.5 مليار دولار عام 2008م.[1]

وقد دعم مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية تركيا لتؤدي دوراً اقتصاديً و امنياً أكثر ثباتاُ من اجل ممارسة ثقل موازن مقابل التأثير الإيراني في المنطقة الخليجية على الصعيد الاقتصادي، إلى جانب تعاون عسكري بين الطرفين في مجالات الأبحاث العلمية و التنمية التكنولوجية.[2]

إن الدولتين السعودية و تركيا دولتان مهمتان في العالم من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، وتقاربهما و التنسيق بينهما يطور المنطقة.

أما عن علاقات تركيا بالبحرين و الكويت فبحكم الموقع و الإرث التاريخي تمتع الطرفان بعلاقات تعاونية خاصة و أن كل من البحرين و الكويت عضوان في مجلس التعاون الخليجي. فالبحرين تعتبر ممول مهم لتركيا في مجال الطاقة، حيث تؤشر زيارة الرئيس التركي عبد الله غول للبحرين على حجم الدور الذي تسعى تركيا إلى القيام به في منطقة الخليج العربي و مقدار الثقل الدبلوماسي الذي ترمي إليه لتثبيت الملفات التي وقعتها تركيا مع الدول الخليجية ضمن مذكرة تفاهم وقعت بين الجانبين عام 2005م على كافة الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الثقافية وحتى الأمنية و العسكرية، كما أكد الرئيس التركي دعم بلاده لوحدة

[1]- ـ سمير صالحة، **العلاقات التركية السعودية: غل"ورد"في صحراء الجزيرة**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11234، 2009/2/12، من موقع: http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=506821&issueno4

[2]- أرام تركيزيان، **التعاون الاقتصادي و العسكري بين تركيا و البلدان العربية: إلى أين سيصل؟**، ديسمبر 2010، من موقع: http://www.carnegieendowment.org/arb/?Fa=show&artical/=421478Lang=ar

واستقرار البحرين بعد الأزمة الدبلوماسية التي نشأت بين المنامة و طهران. كما وقعت تركيا و الكويت اتفاق تعاون عسكري في عام 2009م.[1]

كما حاولت تركيا ربط علاقات تعاونية مع قطر في ظل إمكانية أن تشكل قطر بوابة تركيا نحو أسواق الخليج، حيث انه توجد قناعة لدى الطرفين التركي و القطري أن العمق الاستراتيجي لكل منهما أضحى في الشرق لا في الغرب مما ينبئ بفتح آفاق كبيرة لدعم جولات الحوار الاستراتيجي بين تركيا و دول الخليج العربي، حيث أن الدور القطري في دعم العلاقات التركية الخليجية بات دوراً مركزياً. وتشير المعطيات القطرية أن رأسمال الشركات التركية العالمية بقطر يتجاوز 1.6 مليار دولار.[2]

يبدو أن تركيا عازمة على ترسيخ عمقها الاستراتيجي في منطقة الخليج لتحقيق الأهداف و المصالح العليا للدولة التركية، وهي في ذلك تستخدم أوراق قوتها الناعمة لتصبح أكثر قبولاً لدى شعوب ودول المنطقة، منطلقة من الأبعاد الاقتصادية والتجارية والثقافية أولاً، لتحقيق ما وراءها من أبعاد سياسية وأمنية و جيواستراتيجية، بتدرج واقعي فاعل ومدروس. وهي في ذلك تؤمن بان الزعامة الإقليمية ليست رغبة، بقدر ما هي إرادة وإدارة وقدرة على الأداء الوظيفي المنهج و المحسوب، الذي يأتي في سياق عدد من الشروط والأسس اللازمة للاضطلاع بذلك الدور، بما يؤمن الاستمرارية وعدم التوقف، لأن حدوث التوقف يعني المساس بالدور المراد. وتدرك تركيا انه حتى تكون قوة إقليمية، فلا بد لها أن تنتهج نمط التكتلات و التحالفات الإستراتيجية على كافة المستويات، في إطار ما يطلق عليه نمط "الاعتماد المتبادل Interdependence" بين الدول.

فليس هناك مجال للعزلة أو الانكفاء على الذات في نمط العلاقات الدولية السائدة في عالم اليوم، إذا ما أرادت تركيا أن تواصل صعودها الإقليمي الطموح في المنطقة[3].

وبالتالي فإن الدور الاستراتيجي لتركيا في الخليج هو من اجل إثبات التوازن في المنطقة حيث يشكل التعاون التركي_ الخليجي بمثابة موازن للدور الإيراني المتصاعد في المنطقة.

---

[1]- تصريح لوزير خارجية البحرين و تركيا في مؤتمر صحفي بتاريخ 2009/2/19، من موقع:
http://www.bnbh/porta/news/140802

[2]- **قطر بوابة تركيا إلى أسواق الخليج**، 2011/4/15، من موقع: http://www.dunyation.com/ar/?p=8254

[3]- مصطفى شفيق علام، **التقارب التركي الخليجي**، المرجع السابق الذكر.

المطلب الثالث: موارد الطاقة و المياه و تأثيرها على دور تركيا في الخليج

نظراً للمحيط الجغرافي الذي يحيط بتركيا فهو عبارة عن محيط طاقوي، إلا أن مسالة الطاقة تشكل معضلة حقيقية بالنسبة لتركيا حيث شهدت احتياطات من مصادر الطاقة تنامياً ملحوظاً على خلفية الطفرة الاقتصادية و الصناعية التي تحياها تركيا منذ قرابة عقد من الزمن، فأصبحت تستهلك ما يتجاوز 100 مليون طن سنوياً من النفط ومشتقاته، ووفقاً لتقديرات وزارة الخارجية التركية يسهم النفط وحده في تلبية الاحتياجات الاقتصادية بنسبة 36% والغاز الطبيعي بنسبة 26%، في الوقت نفسه تصنف تركيا كدولة غير منتجة لمصادر الطاقة وتعتمد على جيرانها في توفير احتياجاتها في هذا الخصوص.[1] وأدت محاولة تركيا التقرب من دول الخليج العربي إلى تحقيق أهدافها في الحصول على منابع الطاقة، بحيث تشكل دول الخليج العربي أسواقاً مهمة للمنتجات التركية يقابله استيراد دول الخليج للمواد الغذائية من تركيا.[2] وبالتالي فان تلاقي مصالح الطرفين أدى إلى خلق تعاون بينهما.

ولكن رغم ذلك لا يمكن التقليل من شان تركيا، إذ تحتوي تركيا على اكبر الموارد المائية فهي تأتي في المقام الأول دولة مائية، وهو ما يجعل من قضية المياه في الوطن العربي من أهم القضايا السياسية المتعلقة بالأمن القومي و الغذائي. ولهذا سعت تركيا لاستغلال أزمة المياه لصالحها حيث انه اقترح الرئيس التركي عبد الله غول خلال زيارته لقطر في فيفري 2008م مبادلة المياه التركية بالنفط الخليجي "عملية المقايضة" وتم إنشاء مشروع لمد أنبوب غاز يصل بين تركيا وقطر، وبالنسبة لتركيا فان فكرة مبادلة الماء بالنفط و الغاز تنطوي على كثير من الإغراء نظراً للثمن الكبير الذي تدفعه الخزانة التركية من اجل تغطية تكاليف الطاقة المتزايدة في البلاد.[3]

وفي خطابه أمام القمة العالمية لطاقة المستقبل التي استضافتها أبو ظبي في 2010م أعلن "أردوغان" أن تركيا تهدف إلى تلبية نحو 30% من متطلبات استهلاكها للطاقة الكهربائية بحلول عام 2030م عن طريق

---

[1]- بشير عبد الفتاح، **السياسة الخارجية التركية و قضية تامين الطاقة**، جريدة الأهرام، أكتوبر 2010، من موقع: http://digital.ahram.org.eg/policy

[2]- محمد نور الدين، وجهة نظر عربية في التعاون و التنسيق العربي التركي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 114، 2000، ص 98.

[3]- وليم اشعيا، **أزمة المياه من خلال أنابيب السلام التركي**، 6،2011/9، من موقع: http://www.bethsayoyo.com/currentevents/MEWaterProblemArabic.htm

الطاقة المتجددة، وان تركيا تولي أهمية كبيرة لموضوع الطاقة المتجددة التي تسهم بنحو 20% من احتياجات تركيا من الكهرباء، وأكد رئيس الوزراء التركي أن بلاده تعمل على مزيد من امن الطاقة في تركيا عن طريق دعم الجهود الدولية في توفير الطاقة و تبادل المعلومات. حيث تعد إيران ثاني اكبر مورد للغاز الطبيعي لتركيا بعد روسيا حيث تعتمد عليها في توفير ما يقرب من ثلث احتياجاتها من الغاز وهو ما يفسر رفض تركيا لأي عقوبات اقتصادية أو هجوم عسكري ضد إيران. وقد كشف مسؤول في قطاع الطاقة الإيرانية عن أن صادرات الغاز الطبيعي الإيرانية ارتفعت في السنوات الأخيرة بنسبة 98% وان الجانب الأكبر من هذه الزيادة يتجه إلى تركيا، كذلك أعلن وزير الطاقة التركي (تانر يلدز) أن هناك مباحثات بين أنقرة وطهران وبرن لتنفيذ مشروع تصدير إيران بموجبه الغاز إلى سويسرا عبر تركيا مقابل رسم عبور تحصل عليه أنقرة[1].

وبالتالي فان العلاقات الخليجية التركية على المستوى الاقتصادي تتسم بالتعاون المبني على مفهوم النفط مقابل الماء؛ بحيث تضمن تركيا من وراء المشاريع المائية لتامين حاجاتها من النفط و الغاز مقابل التزاماها بتمويل منطقة الخليج العربي بالمياه التي تحتاجها والتي تعاني ندرة منها. كما ينظر أيضا للعلاقة بين الجانبين على أنها تساهم في إيجاد توازن في البيئة الإقليمية خاصة مع إيران في ظل طموحها لامتلاك الطاقة النووية، وتزايد نفوذها في الخليج العربي بعد سقوط النظام العراقي البعثي. وهو ما يساهم بشكل كبير في التوصل إلى تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي.

هذا التعاون يؤكد التوقيع على مذكرة التفاهم بين تركيا ودول الخليج العربي، من أجل تعزيز العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي تم التوقيع على مذكرة تفاهم للحوار الاستراتيجي، والتي تم توقيعها في جده في الثاني من أيلول 2008م، والتي من شانها أن تحقق مجموعة من المكاسب المشتركة لكلا الطرفين، من أهمها:

.

[1]- بشير عبد الفتاح، **السياسة الخارجية التركية و قضية تامين الطاقة**، المرجع السابق الذكر.

1- بالنسبة إلى تركيا: فإنها تسعى إلى جذب الاستثمارات الخليجية، فبرغم الإمكانات الاقتصادية الضخمة المتنوعة التي تمتلكها تركيا في مختلف المجالات، فإنها تعاني نقص الموارد المالية والاستثمارات اللازمة لنمو الاقتصاد، إضافة إلى حاجة أنقرة إلى الحصول على الطاقة، تستورد نحو 90% من احتياجاتها النفطية، علاوة على المكاسب الاقتصادية الأخرى التي تتطلع إليها أنقرة.

2- وفي ما يتعلق بدول الخليج العربي: فإن دول الخليج تنظر إلى تركيا باعتبارها سوقاً كبيرة للاستثمارات الخليجية، لذلك فقد بدا الجانبان في المفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة، كما تعتبر تركيا منفذاً للخليج على أوروبا واسيا الوسطى، نظراً لموقعها الجغرافي المتميز فانه يمكنها من القيام بدور إقليمي الذي يتميز بالتوازن والاعتدال[1].

الوساطة التركية و تأثيرها على علاقاتها مع دول الخليج العربي

لقد برزت تركيا كفاعل أساسي على الساحة الإقليمية و الدولية بلعبها دور الوسيط في المنطقة. وتعتبر أهم وساطتها بين إسرائيل وسوريا في جانفي 2004م وقد تم تتويج هذه الخطوة بأربع جولات من المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين عبر دبلوماسية الوساطة التركية لكنها باءت بالفشل، كما لعبت تركيا دور الوسيط بين إسرائيل و حركة حماس لكنها باءت بالفشل اثر الاعتداءات الإسرائيلية على غزة. كما حاولت تركيا التفاعل مع أهم القضايا الشائكة في المنطقة ولعل أهمها الملف النووي لطهران حيث سعت إلى تسهيل المفاوضات بين الجانب الإيراني و الدول الغربية عام 2006م كما ساعدت مع البرازيل في إبرام اتفاق مع إيران في ماي 2010م حيث يقوم هذا الاتفاق على إيداع إيران كمية 1200 كيلو غرام من اليورانيوم منخفض التخصيب في تركيا دفعة واحدة محاولة بذلك إلغاء فرض العقوبات الدولية على إيران. كما شجعت أنقرة القيادات السنية العراقية على المشاركة في انتخابات 2005م بالعراق. وفي عام 2008م دعمت الوساطة القطرية بين الفرقاء السياسيين في لبنان[2].

[1]- **الحوار الاستراتيجي بين تركيا و دول مجلس التعاون الخليجي**، من موقع: www.shura.bn/.../News
[2]- ناتالي توتشي، **أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط**، مارس 2011، من موقع:
http://digital.org.eg/policy.aspx?serial=362579

كما تبرز تركيا بدور الموازن بين الدول الخليجية وإسرائيل، فتركيا تمثل المعبر الاقتصادي و السياسي لإسرائيل لدخول المنظومة الخليجية ما قد يدفع عملية تطبيع العلاقات أكثر ما بين الدول الخليجية وإسرائيل خاصة وان هناك محور يدعو إلى السلام من خلال الاتفاق السعودي "الأرض مقابل السلام" وهو ما يترتب عن ذلك من خلال اختلال التوازن لصالح الدور الإسرائيلي وصعودها كمنافس قوى على حساب الدور الإيراني. لذلك تعتبرها تركيا ورقة رابحة من خلال أوراق المساومة التي تملكها في دعم وضع قوة إقليمية على أخرى[1].

كما يظهر الدور الموازن لتركيا مابين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران من خلال فتح تركيا لعلاقات مع إيران على المستوى الاقتصادي، فقد تحدت تركيا الولايات المتحدة الأمريكية بخرقها للحصار الاقتصادي والذي فرض على إيران بموجب قانون داماتو 1995م حيث وقع رئيس الحكومة السابق "نجم الدين أربكان" عقداً بقيمة 20 مليون دولار يضمن استفادة تركيا من الغاز الطبيعي الإيراني لمدة 20 سنة. كما رفض رئيس الوزراء التركي الحالي "طيب رجب أردوغان" الضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي على المشروع النووي الإيراني في مقابل الصمت على المشروع النووي الإسرائيلي اثر مفاوضات إيران ومجموعة 5+1 في أكتوبر 2009م.[2]

وبالتالي يمكن القول أن هناك ترحيب عام بدور الوساطة التركية خاصة في ضوء تنامي الصراع في الشرق الأوسط وتراجع مصادر الوساطة الفعالة لكن جهود الوساطة التركية سوف تكتسب قوة ومصداقية اكبر في حالة تعاون تركيا مع مختلف اللاعبين الإقليمين والدوليين. كما إن التحرك السياسي التركي للعب دور الوسيط أو ما اصطلح عليه الطرف الثالث، هو حدة الانقسامات العربية وظهور الفراغ السياسي في المنطقة، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. كما أن فراغ القوة إضافة إلى الفراغ العقائدي أديا إلى تناقض في قوة مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة، وهو ما أدى إلى ملء هذه الفراغات عن طريق قوى إقليمية أخرى مثل إيران وتركيا.

[1]- محمد سالم السامرائي، **المساومة في السياسة الخارجية التركية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، 2007، ص98.

[2]- شفيعة حداد، **توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية فرع علاقات دولية، جامعة باتنة، 2003-2004)، ص 120.

ومن جهة أخرى، يمثل الخليج بالنسبة لتركيا أهمية جيوستراتيجية وأمنية للنظام التركي، ومن ثم يمثل أي اختلال في التوازن الاستراتيجي في الخليج لصالح إيران، مساسا بالأمن القومي في التصور التركي، هذا بالإضافة إلى أن الدور التركي الجديد في منطقة الخليج، في ظل تحولات النظام الدولي.

الخلاصة

وبصفة عامة يمكن القول أن تركيا التي تشغل مساحة جغرافية و حيز استراتيجي نوعي مهم ومؤثر شهدت بعد استلام حزب العدالة و التنمية لمقاليد السلطة في 2002م تحولات مفصلية متسارعة على صعيدها الداخلي والخارجي، وبالنظر للعمق التاريخي والثقل الجيواستراتيجي والبعد الديني الذي تحوزه تركيا في المنطقة العربية لم تجد أمامها عقبات في ربط علاقات ودية مع دول المنطقة.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن هناك اختلافاً في السياسة المتبعة لكل من إيران وتركيا وذلك تبعا للعمق الاستراتيجي الذي تمثله منطقة الخليج العربي لكل منهما، حيث أن إيران تحاول أن تلعب دور الاختراق في المنطقة باستغلالها للأقليات الشيعية خاصة في العراق والبحرين، كما يشكل الملف النووي الإيراني ورقة ضغط تستخدمها إيران في تعاملاتها مع دول المنطقة.

في حين نجد أن تركيا تتبع سياسة مخالفة للسياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، فهي تحاول الدخول في علاقات تعاون مع دول المنطقة خاصة على الصعيد الاقتصادي. كما تسعى تركيا على ترسيخ عمقها الاستراتيجي في منطقة الخليج لتحقيق الأهداف والمصالح العليا للدولة التركية، وهي في ذلك تستخدم أوراق قوتها الناعمة لتصبح أكثر قبولا لدى شعوب ودول المنطقة، كما تسعى للعب دور الوسيط في حل العديد من النزعات الإقليمية لإرساء دعائم الأمن والسلام في المنطقة نظراً لما تشهده من توترات. الأمر الذي أدى إلى بروز التنافس بين إيران وتركيا على دور النافذ في المنطقة.

وبالمقابل، تتبع دول الخليج العربي سياسة تقارب تجاه تركيا على حساب الكفة الإيرانية، مغلبة النزعة المذهبية في تحديد سلوكها الخارجي؛ ويتجسد هذا التقارب في التعاون الخليجي/التركي في المجالات الاقتصادية والأمنية. خلافاً لعلاقاتها تجاه إيران والتي تتسم بالتوجس والمخاوف بالنظر إلى تضخم تطلعات إيران المرتكزة على تصدير مبادئ ثورتها.